العدالة

صحيفة تصدر عن ادارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

aladala @aladel.gov.ly

رئيس التحرير
طارق إبراهيم الكيلاني

العدد 121

17 صفر 1437هـ
الموافق 29نوفمبر 2015م

الاجتماع الدورى الحادي عشر لوزير العدل والسادة الوكلاء ومدراء الإدارات والمكاتب

عقد مساء الاثنين الموافق الثالث والعشرون من نوفمبر ٢٠١٥م ، الاجتماع الدوري الثاني عشر لسنة ٢٠١٥ برئاسة **السيد « مصطفى القليب » وزير العدل بحكومة الإنقاذ** وبحضور كلا من السادة الوكلاء ومدراء الإدارات والمكاتب والسيد رئيس جهاز الشرطة القضائية. حيث تضمن هذا الاجتماع الموسع مناقشة ماتم إنجازه بمحضر الاجتماع الدوري الحادي عشر والوقوف على ما تم إنجازه من مهام كلفت بها لجان مشكلة بمتابعة سير عملها في مايخص دراسة الخطه التي تقدمت بها إدارة التخطيط والمشروعات بخصوص الباب الثالث لوزارة التخطيط وكذلك عرض التقرير المحال من مكتب المتابعة الي وكيل دولة القانون وحقوق الإنسان بخصوص ماتوصلت إليه اللجنه المشكلة الخاص بقرار وزير العدل رقم **(457)** لسنة **2015** اضافه الي عرض مقترح ماتم من اجراء حول موضوع نقل قسم الصيانه من ادارة شوون الإدارة والمالية الي إدارة التخطيط ومناقشة مسألة تطوير موقع الوزارة مع إضافة رابط بالإتصال لتلقي الشكاوي والبلاغات من المواطنين كما تناوله الإجتماع العراقيل التي تواجه سير عمل الإدرات داخل الوزارة وكيفية معالجتها.

حلقة نقاش حول مشروع قانون مرتبات الدولة الليبية

عقد يوم الثلاثاء ٢٤/نوفمبر ٢٠١٥ بصالة فندق الودان "على تمام الساعة العاشرة صباحاً ،مؤتمر توضيحي لمشروع قانون المرتبات للدولة الليبية المعتمد من قبل اللجنة المكلفة من قبل المؤتمر الوطني العام بحضور السادة ممثلين بعض الوزارات وأعضاء هيئة التدريس والسادة أعضاء الهيئات القضائية ولفيف من مؤسسات المجتمع المدني وبعض الشخصيات الوطنية ،حيث جاءت الدعوة عامة للمشاركة في هذه الورشة .

قام السيد / وكيل ديوان المحاسبة بعرض مقترح مشروع قانون المرتبات عقبها حلقة نقاش واستفسارات إضافة إلى الملاحظات التي تم الرد عليها تباعاً ، حيث جاءت الرؤى متباينة ومتباعدة حول هذا المشروع ، وفي الختام اتفق جميع الحاضرين على ضرورة إرجاء عرض مشروع القانون إلى حين إبداء الملاحظات حياله.

إحتفالية تخريج الدفعة الأولى لدورة إعداد مدربي الشرطة

انطلاق المبادرة الصحية لمركز الإيواء بمؤسسة الجبس

جهاز الشرطة القضائية ينظم أول ورشة عمل تختص بفئة معينة من النزلاء

اعلان

السـادة / أعضاء الهيئات القضائية والموظفين بدوائر اختصاص محاكم الاستئناف بنغازي- البيضاء- الجبل الغربي.

نـأمل منكم التواصل مع السادة رؤساء فروع الوزارة وهم :-

- ❖أحمد عثمان الصقوري رئيس فرع وزارة العدل بنغازي.
- ❖أشرف عبد السلام مفتاح رئيس فرع وزارة العدل البيضاء.
- ❖خليفة أبوراوي خليفة رئيس فرع وزارة العدل الجبل الأخضر.

وذلك لتسوية أوضاعكم الوظيفية والمالية بالوزارة في أسرع وقت ممكن ..

دولة ليبيا – وزارة العدل

الجريدة الرسمية

تعلن إدارة الجريدة الرسمية التابعة لوزارة العدل عن توفر أعداد للجريدة الرسمية وعلى الجهات العامة والخاصة الراغبة في الحصول عليها التواصل مع إدارة الجريدة الكائن مقرها بديوان وزارة العدل بطريق الفلاح طرابلس

الاتجار بالأشخاص

يعرف الاتجار بالبشر وفقا لبروتوكول الأمم المتحدة الخاص بالاتجار بالأشخاص :- أنه عملية توظيف أو تجنيد شخص وإيوائه ونقله ، أو الحصول عليه عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه، وإخضاعه للعبودية رغماً عنه لغرض استخدامه أو تسخيره أو إجبارهم على العمل القسرى أو العبودية ، أو ممارسة الدعارة (البغاء) أو استغلالهم لأغراض جنسية .

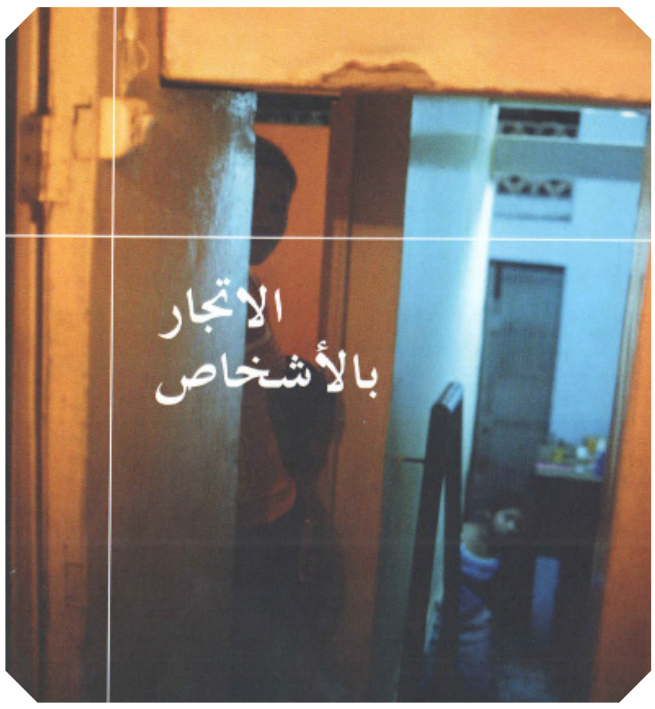

ويعتبر الهدف الأساسي والأول من ممارسات الاتجار بالبشر بصوره المختلفة هو الربح المادي ، فهناك منظمات تعمل داخل الدول ولكن إدارتها تكون خارج البلاد ، وهذه المنظمات عادة ما تكون لها اتصالات بدول أخرى ، كما يوجد سماسرة في دول المصدر ،و أن عملية الاتجار بالبشر تتعدى لما بعد الحدود ، ويشكل عدم التنسيق بين الأجهزة منفعة لهذه المنظمات ، وكلما كان الوضع السياسي أو الاقتصادي في البلد متدهوراً ، ازداد احتمال وجود هذه المنظمات في البلاد ، فالضعف في الحدود عامل يساعد المنظمات الإجرامية على انتهاز الفرصة للمتاجرة بالبشر.

البلد المقصد " عادة ما يكون فيه ثروات كثيرة ، ولذلك يكون محط أنظار المنظمات الإجرامية ،و مشاكل سياسية واقتصادية ، ويعاني من الفقر، وعدم الحرية ، وغيرها من الممارسات القمعية ضد المواطنين. الضحايا " هم كل شخص تضرر بشكل مادي أو معنوي من خلال الاتجار به.

وأصبحت مشكلة تهريب البشر مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول ، بما في ذلك الدول العربية ، وكل إنسان معرض للاتجار به ، إذ تبين أنه يتم الاتجار سنويا بنحو (٦٠٠- ٨٠٠) ألف شخص في أميركا ولكن التقارير تشير إلى أن الرقم أكبر من هذا بكثير ويصل إلى الملايين في جميع أنحاء العالم ، ولا يوجد رقم صحيح لهذه الظاهرة وذلك لعدم القدرة على إحصائها

صور الاتجار بالبشر

*البغاء ، من أهم وأخطر صور الاتجار بالبشر والأكثر انتشاراً في دول العالم لما تحققه من ثروات ضخمة وقلة خطورتها وتعمير السلعة المستخدمة لفترة طويلة مما يقلل من تكلفة الجريمة ، ومن أهم الأشخاص المستهدفة الأطفال " ذكور وإناث ، الفتيات ، السيدات .

*الاتجار في الأطفال " وهو من صور الاتجار في البشر ويتم استغلاله في التجارة الجنسية ، العمالة الغير مكلفه ، العمالة الخطرة ، التجنيد في المناطق المسلحة ، الجنس الإلكتروني دون اكتراث بآدمية الطفل أو الصبي ودون اكتراث بحياته ، فضلا عن الإضرار بالبلد من حيث الثروة البشرية .

*تجارة الأعضاء البشرية " تحت وطأة الحاجة المالية ، وتحت وطأة أساليب الاتجار في البشر يمارس العاملون بتلك التجارة أحد أهم صورها التي تدر عليهم المال الوفير وهي تجارة الأعضاء البشرية التي تمارس بيسر وسهولة تحت وطأة القسر أو التهديد أو الحاجة المالية " كالكلى ، القرنية، القلب ، الكبد .

أركان ومقومات الاتجار بالبشر

وجود السلعة محل الاتجار .. وهو الشخص الذي يباع ويشترى بالرضا للحاجة أو بالقسر أو بالاحتيال.

السمسار(الوسيط) .. وهو العارض أو البائع للسلعة مع إمكانية النقل لها إلى المشترى في الأماكن المحددة وحتى نستطيع أن نطلق عليه هذا اللقب " كالجريمة " يجب أن يمارس حرفته بطريق الاعتياد .

السوق " وهو محل العرض للسلعة والمكان الذي تدور به عملية الإتجار سواء كان واقعا ماديا أو الكترونيا عن طريق شبكة الانترنت.

المستقبل " وهو الشخص أو الجماعة المستقبلة للشخص (السلعة) المباعة أو المخطوفة الذي يقوم بعرضها المالك بغية استغلال تلك السلعة في السلوك الإجرامي لتحقيق الأرباح المادية من جراء هذا الاستغلال.

خصائص وأساليب الاتجار بالبشر

❖في الغالب العام تكون الدول المصدرة للبشر هي الفقيرة من حيث عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأولية للمعيشة إلى الدول الغنية أو التي تأوي عناصر الجريمة المنظمة .

❖يكون محل السلعة غالباً الأطفال ذكورا أو إناث والفتيات والسيدات وفقاً لصور الاتجار في البشر ، والحاجة إلى اقتراف السلوك الإجرامي من عناصر فعاله في ذلك النموذج الإجرامي .

❖كون وسائل الاتجار في البشر بطريق الخطف القسرى ، الاحتيال بالوعود بتوفير الاحتياجات اللازمة للمعيشة والربح السريع ، أو الإيهام بتوافر مجالات عمل على خلاف الواقع .

❖تتم في غالب الأمر تلك التجارة بطريقة سرية للمحافظة على عدم افتضاح أمرها ، ومنح الثقة في المتعاملين معهم بعدم وجود ملاحقة قضائية لتلك العناصر .

❖من أهم عوامل اللجوء إلى تلك العناصر المساعدة على ارتكاب الجرائم المنظمة ضعف الأجور، وذلك أن مصدرهم دول فقيرة فضلا علي أنه في الغالب ما يكونوا جهلاء لم ينالوا القسط الكافي من التعليم الذي يمنح بناء الشخصية لتتعرف على مالها من حقوق وما عليها من واجبات ، فيصعب مع هؤلاء مواجهة أصحاب العمل والمطالبة بالأجور الوافية لقاء ذلك العمل ، والشكوى إلى الجهات المختصة للمطالبة بالحقوق ، وأخيرا الخوف من بطش صاحب العمل عن جهل بالحقوق وما على صاحب العمل من واجبات حياله.

آثار الاتجار في البشر
الانعكاسات الاجتماعية

❖انتهاك حقوق الإنسان.. وهي حقوق الحياة ، الحرية ، المأكل ، المسكن، العمل، الزواج ، مما تؤدي إلى انهيار البنية الاجتماعية وانخفاض المعدلات الصحية والنفسية للمجتمع.

❖التفكك الأسرى بالمتاجرة بالأطفال وتمزق شخصية الطفل مما ينتج عنه طفل ذو خطورة إجرامية، ما لم يكن مجرما عقب انخراطه في السلوك الإجرامي .

❖المتاجرة بأعضاء البشرية يهدر الصحة العامة للدول المصدرة وتفتقد تلك للعناصر اللازمة للبنية الأساسية الاجتماعية للمحافظة على كيان الدولة .

❖إشاعة الفساد وخرق الآداب العامة للدول المصدرة بعد عودة العناصر التي احترفت السلوك الإجرامي خاصة الأخلاقي منها ، والذي بات مصدر الدخل الأوحد والسلوك المتفرد

"الآثار السياسية والاقتصادية"

❖دعم الجريمة المنظمة ، يقع على الدول المصدرة للبشر بطريق غير مباشر مسئولية الاشتراك في دعم الجريمة المنظمة بدلا من مكافحتها والتعاون الدولي في ذلك الشأن بما يتنامى معه معدل الجريمة الدولية ، والتي تعود في وقت لاحق على تلك الدول عقب عودة العناصر الإجرامية إليها .

❖الحرمان من القوى البشرية ، حيث تحرم تلك الدول من عناصر البناء الاجتماعي اللازم لقيام الكيان السياسي والاقتصادي لها ، ومن أهم تلك العناصر الأطفال ذكوراً وإناثاً فهم دعائم المجتمع ومستقبله فبحرمان الدولة من تلك العناصر ، وحجب التعليم ، والانخراط في الجريمة يهدر المستقبل السياسي والاقتصادي للدولة .

❖حدوث اختلال في الميزان الاقتصادي ،حيث تحقق تلك العناصر البشرية دخلا هائلا في وقت قصير قد يودع في البلد المصدر مما يخل بميزان الطبقات الاجتماعية ، حيث يهدر الطبقة الوسطى في البنيان الاجتماعي ، فضلاً عن زيادة معدل التضخم ونماءه .

❖إهدار قيمة الردع العام للجريمة بعد إدراك ما حققه المجرم من مكاسب هائلة من المادة والنقود ، على خلاف المتعايش داخل الدولة المصدرة الذي في غالب الأمر تزداد حالته الاجتماعية سوءا ، بمايقلل من قيمة العمل و الإقبال عليه والابتعاد عنه بحيث تنخفض معدلات التنمية وتزداد البطالة والفقر مع ارتفاع معدل الجريمة .

❖إهدار قيمة العدالة الضريبية ، حيث تطالب الدول من مواطنيها سداد الضرائب وهي العامل المساعد على قيام الدولة بمسئوليتها تجاه المواطنين ، وعلى خلاف ذلك يستهتر المجرم بأمواله العديدة لعدم وجود أي التزامات عليه من قبل دولته.

الفرق بين الهجرة الغير الشرعية والاتجار في البشر

إذا كانت كل من الجريمتين تشتركان في نقل الأشخاص من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ، فإن مضمون جريمة الاتجار في البشر كما ذكرنا يتضمن أركان جوهرية في الركن المادي وهما الأول القسر أو القهر أو الاحتيال أو الخطف ، والثاني في الركن المعنوي بغية استغلال الشخص المتاجر به في عمل إجرامي بمفهوم السخرة.

أما الهجرة الغير الشرعية يتمثل الركن المادي منها في الولوج إلى داخل دولة غير مصرح بالدخول لها ، إلا بعد استيفاء عناصر وشروط إجرائية محدده ،دون أن يكون هناك استغلال لاحق .

إعداد سالم الطيب
سالم مصباح الطيب

عدسة حسين براق

في الأيام القليلة الماضية وبمقر كلية ضباط الشرطة بمنطقة صلاح الدين وفي حشد من الحضور الكريم أقيمت احتفالية تخريج الدفعة الأولى لدورة إعداد مدربي الساحة والتي ضمت 71 منتسب من وزارتي الداخلية والعدل ،وقد حضر هدا الحفل كلا من السيد وكيل وزارة العدل لشؤون جهاز الشرطة القضائية و السيد وكيل وزارة الداخلية لشؤون المنافذ ومدير كلية ضباط الشرطة ورئيس جهاز الشرطة القضائية والسيد مدير مصلحة الجمارك وعدد من مدراء إدارات وزارة الداخلية،كما تميز الحفل بحضور عدد من القنوات الفضائية والصحفيين لتغطية الحدث، " بدأت مراسم الاحتفال بتلاوة لآيات من الذكر الحكيم ثم عزف النشيد الوطني تلتها كلمات عبرت في مجملها على أهمية الدور الذي تقوم به وزارة الداخلية في إعداد كوادر وطنية على أسس علمية وتقنية لكافة القطاعات الأمنية بالدولة ، ،ولمعرفة تفاصيل الآحتفالية كانت لصحيفة العادلة متابعة ، جائت اولى اللقاءات مع :

أحتفالية تخريج الدفعة الأولى لدورة إعداد مدربي الشرطة

العقيد /علي اللموشي مدير معهد الشرطة القضائية :- والدي قال أن هده الدورة جاءت كثمرة تعاون مع وزارة الداخلية حيث تلقى خلالها المتدربون تدريبات ميدانية متضمنة العلوم العسكرية والأمنية بالإضافة إلى محاضرات نظرية ودروس خاصة بمعلم الساحة وإعداد بحوث نظرية وعسكرية ، كما خضع المتدربون إلى امتحانات لتقييم مستوى التحصيل في نهاية الدورة.

أما العميد محمد بشة رئيس الجهاز الشرطة القضائية:- تحدث قائلا

لابد من الاشارة أولا الي ان الجهاز في السابق ليس لديه مدربين معلمي الساحة رغم تحصلنا علي قرار بشان انشاء معهد تدريب الشرطة القضائية وبدأنا اليوم في تفعليه وذلك بإعداد مدربين وتخريج دفعة تابعة للجهاز ستقوم في الايام القادمة باستلام مهامهما بمؤسسة بوابة الجبس للبدء في دورة جديدة لمنتسبي الجهاز وهناك خطة اخري بالاتفاق مع وزارة الداخلية لتدريب عدد من المنتسبين المتحصلين علي مؤهلات علمية عليا لتخريجهم ضباط في جهاز الشرطة القضائية.

تحولنا فيما بعد الي السيد وكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية :- الذي تمني للخريجين التوفيق والنجاح وان يكونوا يداً واحدة و ان لا ينجرفوا حول التجاذبات القبلية هدفهم هو بناء الوطن وتحقيق الامن بمؤسسات الاصلاح التابعة لوزارة العدل وان يستفيدو مما درسوا بالدورة من ضبط وربط وطاعة أوامر الرؤساء و استلام عملهم.

العقيد سليمان محمد الاحول" معاون كلية ضباط الشرطة صرح قائلا للصحيفة:- قمنا بإعداد المناهج لهده الدورة بالشكل الصحيح حيث كان العدد المستهدف ١٢٠ إلا أن الظروف حالت دون ذلك لسرعة البدء في هده الدورة والحمد لله كانت ناجحة بجميع المقاييس ونحن كوزارة داخلية نقدم يد العون لكافة القطاعات الامنية للبلاد سواء قضائية او زراعية اوامن مرافق هدفنا هو استقرار البلاد وما دورنا إلا مكملا لوزارة العدل ونأمل من المسئولين وضع خطط طويلة الأمد لرفع الكفاءة التي لا تتأتي إلا بالتدريب داخل الميدان والساحات سواء كانت للشرطة او الجيش .

نضال أبوبكر محمد عمر الصفة مجند احد منتسبي جهاز الشرطة القضائية المتحصل علي الترتيب الثاني .

حصولي على الترتيب الثاني في هده الدورة يعتبر فخرا لوزارة العدل أولا ولأسرتي التي كانت داعمة لي ثانيا وفيما يتعلق بالدورة فقد كانت ناجحة بكل المقاييس وكان لنا الشرف في تدريبنا من قبل اسطورة التدريب العقيد المهدي عثمان احد قدامي معلمي الساحة في مادة المشاة وكذلك المعلم أسامة عاشور قناص من درجة الأولي ومتحصل علي شهادات في الرماية الذي أعطانا دورس في تفكيك البنادق والصيانة السريعة لها والرماية بالمسدس ٩ملي إضافة إلي علوم امنية ومادة تقارير أمنية وكيفية إعدادها وإيصالها بالصورة الصحيحة و اطالب بمزيد من الاهتمام وتكرار مثل هده الدورات لرفع الكفاءة.

وفي نهاية الحفل

تم توزيع الشهائد علي الخريجين معلمي الدورة والقائمين عليها الذين افنوا حياتهم في التدريب في لفتة كريمة كما تم تكريم الضيوف الحاضرين من مدراء إدارات تابعة لوزارة الداخلية ووكيل وزارة العدل لشؤون جهاز الشرطة القضائية ورئيس الجهاز .

مستقبل التسجيل العقاري الإلكتروني

لا يخفى على أحد أنّ وضع الإدارة في ليبيا التقليدي باتَ مؤلماً، ويعد من أسباب الفساد الإداري مما تطلب الأمر من مصلحة التسجيل العقاري التباحث والدراسة لوضع خطة مستقبلية لإدخال التقنية في العمل العقاري، حيث تعد إحدى الركائز الأساسية للنجاح، وهذا يأتي تأكيداً على دور الإدارة الإلكترونية وأهميتها في مرحلة بناء دولة ليبيا الحديثة.

وعلى ضوء هذا شكلتْ لجنة للتفتيش بمصلحة التسجيل العقاري بموجب القرار رقم (196) لسنة 2014م.

الظروف الأمنية لم تكن عائقاً أمامنا

في لقاء مع رئيس هذه اللجنة كشف السيد/عادل خليفة النجار أنَّ أعمال اللجنة تتمثل في الدراسة والتحقق بما ورد بالسجلات العقارية بالإدارات على مستوى منطقة طرابلس أثناء حرب التحرير، والتأكد من سلامة قفل السجلات العقارية في الفترة المذكورة.

وقد شرعتْ تلك الإدرات في القيام بأعمالها حال صدور القرارحيث اطلعت على السجلات والملفات بكل إدارة وتم العمل على حصرها وفرزها وفحصها ومراجعتها والتدقيق فيها وتتبع تسلسلها ومقارنتها من واقع الكراسات العقارية المصدقة.

وبعد ذلك يتم إعداد تقرير مفصل وإحالته إلى السيد/رئيس لجنة إدارة المصلحة للاطلاع وإعطاء التوجيهات من ناحية المعالجات إن وجدت وفق التشريعات النافذة بما خوَّله القانون.

وأضاف بأن اللجنة عملت في بيئة غير محاصرة سواء من مدير الإدارة أو الموظفين فهي مستقلة فكلٌ له عمله وليس مشروطاً وجودهم.

مشيراً إلى إنه كان هناك تعاون من الجميع، إلا أنه تمنى أن يكون حفظ السجلات في بعض الإدارات أفضل مما هو عليه.

واسترسل قائلاً: أنّ اللجنة المركزية مازالت متواصلة في قيامها بأعمالها حتى تكتمل كل الإدارات على مستوى الفروع وهذا يعد حفاظاً على المال العام والخاص.

وأشار إلى أنّ التواصل مستمر مع مديري تلك الإدارات ورؤساء الفروع لكن يظل من الصعب تأمين اللجان لإنجاز أعمالهم .

وعلى خلفية الأعمال التي قامت بها اللجنة تم إصدار القرار رقم (90) لسنة 2015م بتشكيل لجنة مركزية تتولى حصر ما تم رصده من ملحوظات وفقاً للتقارير الصادرة عن اللجنة السابقة ووضع المعالجات الإجرائية والقانونية، وكذلك الإشراف على اللجان الفرعية المشكلة بفروع مناطق المصلحة وفق القرار رقم (56) لسنة 2015 م واعتماد نتائج أعمالها وإحالتها إلى السيد / رئيس لجنة إدارة المصلحة.

وقد باشرتْ أعمالها في مناطق جبل نفوسة و الوسطى (مصراته) والخمس وبنغازي والجبل الأخضر وسبها وحالياً هناك لجنتان تمت إحالة تقريرهما (لجنة جبل نفوسة ولجنة مسلاته فرع الخمس) أما عن المنطقة الغربية الزاوية فهي بصدد إحالة تقريرها للتقييم.ونجد صعوبة في التواصل مع إدارة سرت حتى هذه اللحظة نظراً للأسباب الأمنية، وعن المنطقة الشرقية فقد أفادنا أن بعضاً من الإدارات تم العمل بها ولكن الأحداث حالت دون مواصلتها للعمل وحالياً حاول الموظفون بمنطقة المرج مواصلة أعمالهم وفق الإمكانات على اعتبار أنها أمانة وعمل كُلِفُوا به.. وعللَّ عن أسباب عدم اكتمال أعمال بعض اللجان ولجنة جبل نفوسة وبها (إدارة غدامس) إلى بُعد المسافة والظروف الأمنية ولجنة الخمس مازالت بها (إدارة ترهونة) اكملتْ جزءاً والجزء الآخر مازال لم ينجز، أما إدارة بني وليد وإدارة سرت لم يتم العمل بهما نظراً للأسباب الأمنية القاهرة.

وفي كلمة أخيرة طالب بحوافز تكون دافعاً للجان لإنجاز أعمالهم على أكمل وجه، نظير الجهود المبذولة فهو جهد ليس بالهين، ناهيك عن الظروف الأمنية الصعبة التي عملت فيها وبإمكانات بسيطة لكن الحمد الله وفق الموظفون بارك الله فيهم بإنجاز أعمالهم المكلفين بها في هذه المرحلة ليتم الاستعداد لميكنتها .

فيما رد رئيس وحدة الأرشفة الإلكترونية السيد / وسام بلقاسم محمد عند استفساري عن طبيعة عمل هذه الوحدة ومتى باشرت أعمالها؟ وكانت إجابته :

بأنها تقوم على عملية ترقيم الملفات الشخصية للموظفين وأرشفتها إلكترونياً وقد باشرت عملها منذ أشهر لكن كلف فريق العمل بلجان من ضمنها اللجنة التي عملت على الرقم الوطني وتم تجميد عملها ولكن تم استئنافها

من جديد.

مضيفاً أنّ العمل منوط برئيس الوحدة واثنين من الموظفين ولم يتم الاستعانة بموظفين آخرين،منوهاً بالإمكانات التي يعملون بها فهي حسب المتاح وأنهم مستمرون والحمد الله في القيام بعملهم.

الجدير بالذكر أنه على الرغم من النقص في عدد الموظفين إلا إنّ الوحدة استطاعتْ حتى الآن إدخال ملفات موظفي الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية وعملية حصرها وهي بصدد الشروع في إدخال ملفات الإدارات العامة والمكاتب التابعة للديوان ومن ثم الفروع والإدارات والمكاتب الخدمية.

وأشار بأنه من خلال عملية الحفظ كان هناك تداخل في المستندات مع بعض الملفات فتم فرزها وتصنيفها وأرشفتها.

وتأمل السيد رئيس الوحدة توفير بيئة عمل مناسبة تتمثل في اتساع المكان وزيادة عدد الموظفين مما يساعد في عملية سرعة انجاز العمل في أقل وقت ممكن.

وفي الختام شكر الموظفين التابعين للوحدة على جهودهم المبذولة وذلك سعياً منهم لتطوير عمل المصلحة، فهم يضعون أرشيفاً إلكترونياً، يحفظ الملفات من الكوارث والسرقة لا سمح الله بحيث يتم أرشفتها ووضعها في أقراص مدمجة، أو وحدة تخزين خارجية.

مرحلة التجهيز لتفعيل عمل التسجيل العقاري تتحدى الظروف الأمنية

مصلحة التسجيل العقاري تُدخل الأرشفة إلى إداراتها

أحلام فكار
عدسة حسين براق

مدير مؤسسة الإصلاح وتأهيل النساء

نطالب بدورات تدريبة مكثفة للسجينات وعرض النزيلات علي النيابات

قام فريق العمل بصحيفة العدالة بزيارة الي مؤسسة الاصلاح والتأهيل (سجن النساء الجديدة بطرابلس الإطلاع علي سير العمل الداخلي وللوقوف علي إحتياجات المؤسسة وماتقدمه مرافقها من خدمات للنزيلات سواء المحكوم عليهن بقضاء محكوميتهن و اللواتي ماتزال قضاياهن تعرض علي التيابة العامة> لمعرفة اوضاعهمن وكيفية رعايتهن وتسيير أمورهن فهذه المؤسسة إختصت بعنصر النساء إذ يحتجن الي معاملة خاصة لطبيعة خصوصية المرآة التي كفل لها القانون الحق في المعاملة الحسنة حسب المعايير المحلية والدولية لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية بغض النظر عن الجرم الذي إقترفته لذا قمنا بهذه الزيارة لمعرفة

نحن علي إستعداد تام للتعاون مع كل من يمد يد العون لهذه المؤسسة

لا يوجد برامج توعوية تخص محاضرات التوعية السلوكية والإجتماعية

الخدمات المقدمة للنزيلات من رعاية صحية واجتماعية وتثقيفية والشؤن القانونية الخاصة بالنزيلات في العرض على النيابات فيما يتعلق بقضاياهن والصعوبات والإشكالات التي تواجه ادارة السجن بهذا الخصوص وقد استشفينا من خلال مرورنا على عنابر السجينات والحديث مع بعضهن انهن في حاجة الي الاهتمام والمتابعة اكثر مما هو الان والنظر في قضاياهن والفصل فيها فمنهن من توقف عرضها على النيابات فالسجن يوجد به 50 نزيلة وعدد المحكومات به سجينتان وباقي السجينات لم يتم الحكم في قضاياهن والبعض عرض على النيابة لمرة واحدة فقط رغم طول فترة التوقيف وهن يطالبن بالنظر في امرهن ومتابعة المحاكم والنيابات وتبرير هذا التقصير وحل هذه الاشكالية والفصل في القضايا لقضاء المدة التي سيحكمن بها وتنفيد الاحكام التي ستصدر في حقهن والخروج لمتابعة حياتهمن مع اسرهم واطفالهم فبعض القضايا استوفت الجوانب القانونية الا انه لم يصدر فيها اي حكم نهائي فعلى سبيل المثال القضية رقم 113 \ 2015 . وادي الربيع نيابة تاجوراء التهمة زنا حدثنا المتهمة (مبمبمن) بانها قدمت صحبة الشريك المتهم (مبمبما) عن طريق محاميهم الخاص طلبا لاتمام الزواج الا انه لم يتم النظر في هذا الطلب حتى الوقت الحالي وكان اخر عرض على النيابة يوم 2-9-2015 .وكذلك القضية رقم 65 \ 2015 .نيابة تاجوراء الجزئية التهمة زنا عرضت على الطبيب الشرعي من فترة للاستدلال على الواقعة وحتى الآن لم تعرض على النيابة لاستكمال الاستدلال ومعرفة نتيجة تقرير الطبيب الشرعي وكان اخر عرض على النيابة يوم6-8-2015اما من ناحية الرعاية الاجتماعية والنفسية والدروس التعليمية فأن النزيلات يتلقين خمس محاضرات خلال الاسبوع في الفقه الاسلامي والسنة النبوية وتحفيظ القران وتلاوته بالتلقين اما فيما يخص دروس محو الامية فلا يوجد بالسجن هذا الشق بحيث يساعد السجينات علي تعلم اسس القراءة والكتابة والمساعدة في الاطلاع على محاضر الاتهام وكل التي تخص قضاياهن اما بالنسبة للجانب الاجتماعي والنفسي ومتابعة هذا الجانب من داخل السجن يقتصر العمل هنا على متابعة المشاجرات بين النزيلات فلا وجود لأي برامج ومحضارات تختص بالتوعية السلوكية والاجتماعية او متابعة الوضع الاجتماعي للنزيلات كما انه يوجد بالسجن اربع اطفال تتراوح اعمارهم بين تسعة اشهر وشهرين الذي لم يخصص لهم حضانة لرعايتهم او طبيب اطفال مختص لمتابعة حالتهم الصحية وتزويدهم بالتطعيمات اللازمة.

من حيث الجانب الصحي الذي لايقل اهمية عن غيره في هذه المصلحة فعند وصولنا للسجن شاهدنا سيارة اسعاف نقلت سجينتان الي مستشفى السكر للقيام بتحليلات السكر الدورية فتسائلنا عن الخدمات المقدمة من العيادة الخاصة بالسجن التي لاتتعدى عن الاسعافات الاولية رغم الحاجة الماسة لعيادة مجهزة بكافة المعدات الطبية اللأزمة .

كما ان الدكتور التابع لهذه المصلحة يتردد عليها عند الضرورة او الطلب رغم اهمية تواجد الطبيب اليومي والدوري لمتابعة الحالات المرضية المسجلة بالامراض السارية والمستوطنة داخل السجن وفي تصريح من مدير السجن عقيد \ نجاة بو حليقة أوضحت ان السجن في حالة تحسن بطئ فنحن في حاجة الي الكوادر المؤهلة والمتخصصة داخل السجن فالعاملين بالوقت الحالي في المصلحة اغلبهم متطوعات للعمل لم يتخرجوا من معاهد الشرطة ولم يتلقوا الدورات التأهلية اللازمة لمعرفة كيفية تسيير العمل داخل هذه المصلحة وهذا اكثر الامور المقلقة التي يجب الالتفات لها وعلاجها بتخصيص دورات تدريبية مكثفة للسجينات والموظفات بهذا السجن ومرورهم باختبارات لرفع الكفاءات التي ستنهض بهدا المصلحة اما فيما يخص النزيلات والعرض على النيابات فنحن نقوم بتوفير السيارات والحراسة عند نقل الموقوفات ا في مواعيد النيابات وهذا داخل نطاق طرابلس اما بالنسبة للنيابات خارج طرابلس كالزواية وزليتن والخمس فنحن غير مختصين بهذا بليجب على النيابة ان تقوم بهذا الاجراء لنقل الموقوفات واستكمال التحقيقات وبالنسبة لنيابة الزاوية لم تقم بدعوى جلب او توفير المواصلات اللازمة لنقل الموقوفات قرابة السنة فما فوق رغم اتصالنا بهم بشكل مباشر والتاكيد عليهم لحل هذه الاشكالية اما باقي النيابات فتتعاون معنا وفق الاجراء القانوني المتبع في نقل الموقوفات وفيما يخص الرعاية الصحية داخل المصلحة متوفرة وفقا للامكانيات المتاحة بالعيادة وهي الاسعافات الاولية كما شاهدتم ونطالب برفع الامر للجهات المختصة وتجهيز العيادة بالمعدات اللازمة والزام الاطباء المختصين بالعمل الدوري داخل المصلحة . اننا نحاول العمل بجهد وفق المعطيات المتاحة والتعاون فيما بيننا بالمجهودات الخاصة والعمل خلال الدوام وخارج اوقات العمل تقديرا منا للظروف التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن كما اننا ندعوكم وندعوا كافة المسؤلين لزيارة المصلحة بين الحين و الاخر للاطلاع على المستجدات ومتابعة الكيفية التي تعمل بها واننا على استعداد تام للتعاون مع كل من يمد يد العون لهذه المصلحة لتقديم الخدمات اللازمة وعلى النحو الجيد والبناء واخيرا اشكركم واشكر وزارة العدل لاهتمامكم وندعوكم لتكرارها في مرات عدة.....

عدسة حسين براق

انطلاق المبادرة الصحية لمركز الإيواء بمؤسسة الجبس

انطلقت خلال الفترة الماضية بمقر سجن الجنوب طرابلس (الجبس) المبادرة الصحية لمراكز الإيواء ، ودلك عن طريق وحدة الرعاية الصحية فرع طرابلس التابعة لجهاز الشرطة القضائية وبرعاية "جمعية أيادي الخير" ومؤسسة نهر العطاء الاجتماعية والمركز الوطني لمكافحة الأمراض وبحضور رئيس جهاز الشرطة القضائية وجمعية الشهيد"بشير الكريكشي وهيئة (iHH) التركية للإغاثة وعيادة المشورة الطبية وجهاز مكافحة الهجرة الغير الشرعية.

جاءت هده المبادرة بناء على اجتماعات مسبقة توصل من خلالها المجتمعون إلى إقامة برنامج مسح طبي شامل لجميع النزلاء بمؤسسات الإصلاح وإعداد بيانات طبية كخطوة أولى ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية ،حيث أكد المشاركون على أهمية المبادرة وتظافر الجهود في المرحلة القادمة لإنجاحها، ولمعرفة تفاصيل المبادرة وأهدافها والبرنامج المعد لها قامت صحيفة العدالة بمتابعة الافتتاح وأجرت أولى اللقاءات ..

مع "**رئيس جهاز الشرطة القضائية العقيد / محمد بشه**" الذي بارك هده الخطوة وأكد على أهميتها وإنجاحها بتقديم كافة الدعم للمؤسسات والجهات المشاركة فيها للنهوض بالوضع الصحي داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل مرحباً بكل من له الرغبة في المشاركة خصوصاً المؤسسات المدنية والخدمية كما آلتقينا.

بالمقدم نور الدين الهادي سلام "رئيس وحدة الرعاية الصحية فرع طرابلس"

الذي قال سبقت هده الخطوة ورشات عمل بالتعاون مع الجهات الحاضرة توصلنا بعدها إلى مبادرة تتضمن توفير احتياجات الرعاية الصحية والمستلزمات الطبية في ظل الظرف الراهن وسنقوم اليوم بعملية المسح الميداني الطبي لنزلاء مؤسسة الجبس كمرحلة أولى تتبعها فيما بعد مؤسسات تاجوراء (أ.ب) وعين زاره وسجن النساء وغيرها ، وسنقوم بإعداد قاعدة طبية وإجراء فحوصات طبية للنزلاء والكشف عن الأمراض المستوطنة والمعدية لعلاجها مع إقامة محاضرات تثقيفية وتوعوية للنزلاء.

تحولنا فيما بعد إلى السيدة : أمنة خليفة / أخصائية اجتماعية وإحدى الأعضاء المؤسسين لجمعية نهر العطاء الاجتماعية

حيث قالت الهدف من حضورنا اليوم هو المشاركة في دعم المبادرة التي نرعاها مع شركائنا والتي تهدف إلى تقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي للنزلاء بالمؤسسات الإصلاحية ومراكز الإيواء للهجرة الغير شرعية ،ودراسة الحالة الصحية لهم ومعرفة احتياجاتهم الصحية مع إعداد قاعدة بيانات تساعد على معرفة الوضع الصحي بشكل عام واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية للحالات المصابة وبدأت اليوم بإعطاء محاضرات تثقيفية وتوعوية ، تتبعها فيما بعد تحاليل للنزلاء ورجال الشرطة القائمين على مؤسسة "الجبس" وسنعمل على إيجاد موردين يشاركون بهده المبادرة لتوفير الأدوية وبعض التطعيمات واللقاحات الباهضة الثمن بالتنسيق معنا وسنستهدف فيما بعد مخيمات النازحين.

المهندس: عبد الرزاق الطاهر الشنيتي / رئيس مكتب المراسم والإعلام بجهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية ، وهو احد المشاركين بالندوة حيث قال : نحن كجهاز جاءت مشاركتنا بهده المبادرة الإنسانية خدمة للوطن من ناحية وكمبدأ أنساني من ناحية اخرى سواء كان نزيل بمؤسسات الإصلاح أو مهاجر غير شرعي الذي من حقه علينا أن نعامله معاملة إنسانية ، بغض النظر عن سبب هجرته سواء كان الهروب من الفقر أو الوضع الإنساني الصعب الدي يعانيه ، نحن مشاركون مع نفس الشركاء المتعاونون مع جهاز الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل ، إذ لدينا مكتب الرعاية الصحية للجهاز الذي سيبدأ عمله الأسبوع القادم بالتعاون مع الشركاء الحاضرين اليوم بنفس مفهوم وأهداف المبادرة التي انطلقت مع وزارة العدل أولاً ثم الانتقال إلى جهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية

السيد / تانير ألطوم" عن منظمة هيئة الإغاثة التركية (IHH) :

تحدث عن دور المنظمة وطبيعة عملها إذ بها ثلاث أقسام صحية وإغاثية واجتماعية و بها قسم حالة الطوارئ ، تأسست عام "١٩٩٢وتعمل كمنظمة رسمية وهي الآن متواجدة في ١٢٠ دولة في العالم تواجدت في ليبيا عام ٢٠١١ أثناء ثورة فبراير لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية عن طريق مكتبها بمدينة بنغازي آنداك وقال لازلنا إلى غاية اليوم نقدم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي ونشارك بشكل فعال حسب المستطاع في توفير الاحتياجات للنازحين . وقد بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها المنظمة ثمانية مليون دينار ،مضيفاً أن وجودنا اليوم ومجيئنا مساهمةً من المنظمة في تقديم المساعدات للنازحين الليبيين في طرابلس وبنغازي وسبها ومصراتة ومراكز أيواء الهجرة الغير الشرعية والحالات الأخرى وكل ما يحتاجه الشعب الليبي من مساعدات لأننا معهم شعباً وحكوم .

وكانت لنا وقفة مع السيد" شكري الجويلي / أمين جمعية أيادي الخير" حيث قال :

هده المبادرة جاءت من قبل جمعيتنا ، التي تم الموافقة عليها من مدير عام المركز الصحي لمكافحة الأمراض الذي تبنى هدا المشروع باعتبار المركز هو من سيتولى تقديم الدعم الفني ، المتمثل في المشورة الطبية والتحاليل والتطعيمات والتحصينات وغير دلك مع الجهات المختصة. بدأ العمل مع جهاز الشرطة القضائية التابع لوزارة العدل بانطلاقة فعلية للمبادرة الصحية وستعرض مخرجات المسح الصحي في أول أيام شهر ديسمبر القادم مضيفاً أن فكرة إنشاء مركز تحاليل متكامل داخل هده المؤسسة فكرة ارتقت بهده المبادرة الى مستوى اعلى من المتوقع ، ونظراً لقلة الإمكانيات أخدنا الفكرة من قسم الرعاية الصحية وتم مناقشتها مع منظمة الصحة العالمية ، بشكل شفوي حيث أبدوا استعدادهم للعمل معنا، خصوصاً أن العمل هنا تشرف عليه مؤسسات المجتمع المدني وسيتم تفعيل دلك في الأيام القادمة بعد إعطاء المنظمة بعض التفاصيل عن المبادرة واحتياجاتها لإقامة هدا المركز بناء على المكان الدي سيحدده جهاز الشرطة القضائية فيما بعد.

عدسة عصام الحبيشي

جهاز الشرطة القضائية ينظم أول ورشة عمل تختص بفئة معينة من النزلاء

تابعت صحيفة العدالة في الأيام الماضية ورشة عمل بعنوان (دورة تدريبية في مجال التعامل مع نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة) والتي أقيمت بقاعة الشهداء التابعة لمؤسسة الإصلاح والتأهيل بالسجن المفتوح
تحت إشراف إدارة الرعاية وتأهيل النزلاء وإدارة الموارد البشرية بالجهاز وبحضور السيد وكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية ورئيس الجهاز وعدد من مدراء مؤسسات الإصلاح والعاملين بفروع منطقة طرابلس والزاوية وغريان كخطوة أولى للانتقال إلى بقية الفروع الأخرى حتى تعم الفائدة أكبر عدد ممكن من المستهدفين
حيث استهدفت هده الورشة عشرون مشاركاً خلال ثلاثة أيام قدمت فيها العديد من البحوث والدراسات والبرامج الخاصة بكيفية التعامل مع هده الشريحة من قبل محاضرين دوي كفاءة عالية ومهنية مختصة بهده الفئة نتج عنها توصيات من شأنها أن تسهم في الارتقاء بمجال التعامل مع النزلاء من دوي الاحتياجات الخاصة
وفي ختام هده الورشة تم توزيع شهائد على المشاركين والقائمين عليها ورفعت التوصيات إلى رئيس الجهاز لأخذها بعين الاعتبار ومن أهم هده التوصيات
دعم برامج التدريب والتشغيل التي تساعد النزلاء اكتساب مهن وحرف للاندماج بالمجتمع من جديد

إيجاد برامج للرعاية اللاحقة مع مؤسسات المجتمع ذات العلاقة لضمان ان النزيل قد تهيأت له كافة الظروف المساعدة على الاندماج بالمجتمع من جديد

دعم برامج الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسات باعتبارها الكفيلة بتهيئة النزيل لتقبل أي برنامج إصلاحي للتأهيل

وضع برامج تأهيلية وإرشادية إلزامية داخل السجون لدوي الاحتياجات الخاصة وكذلك توعية أسرهم في بيئاتهم الأصلية

تفعيل الأنظمة والقوانين واللوائح الخاصة بدوي الإعاقة في جميع مؤسسات الدولة .
تهيئة البيئة الخارجية للتعامل الايجابي مع دوي الإعاقات

توظيف مترجمي لغة الإشارة في جميع مؤسسات الإصلاح أو التعاقد أو الانتداب

توظيف معاونين في التخصصات المهنية والتعليمية لتعليم وتدريب المعاقين بالسجون لإكسابهم حرف ومهن تمكنهم من الحصول على فرص عمل مناسبة بعد خروجهم من السجن

تهيئة مؤسسات الإصلاح والتأهيل من حيث المرافق والممرات لتكون ملائمة لأوضاع النزلاء وظروفهم من حيث الإعاقة

توفير فرص عمل مناسبة لدوي الإعاقات حسب قدراتهم من خلال برامج الرعاية اللاحقة

العقيد عطية الجليدي نطالب بتوحيد كل قطاعات التدريب بالعدل تحت مضلة إدارة التدريب العليا

علي هامش الورشة قمنا بوقفة مع مدير ادارة الموارد البشرية بجهاز الشرطة القضائية السيد عطية الجليدي لمعرفة ما هو جديد الأدارة خلال الفترة القادمة حيث صرح لصحيفة العدالة بأن الأدارة بصدد الإنتهاء من الخطة التدريبية لعام ٢٠١٥ والإعداد للخطة التدريبية لعام ٢٠١٦ حيث ما حقق لهذا العام دافعاً لبذل جهود مضاعفة
و فيما يتعلق بالجانب التدريبئ فقد تم إستعاب أعداد كبيرةمن المنتسيبين المدة الماضية بأعتبار أن هده الدورات التدريبية تعمل علي رفع كفأتهم رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد و التي كانت حجر عثرة أمام تحقيق طموحاتنا لذا رأينا من الأنسب الأستفادة من العروض المحلية والمجانية أضافة الي ماهو متوفر بالجهاز حاليا حتي نستطيع تهيئة المنتسيبين الجدد بطبيعة عمل الجهاز وخصوصيته والمسؤلية المنوطة به كما شكر مدير إدارة الموارد البشرية وزارة العدل التي دعمت الخطط التدريبية للجهازالمقترحة لهذا العام رغم محاولتها توفير مورد مالي لتنفيذ الخطة وأتمني أن تنضم كل قطاعات العدل التابعة لها تحت مظلة أدارة التدريب العليا لتوحيد الأهداف والطموح والرؤي

التعريف بالمحكمة الصورية ومدي الحاجة إليها

((التعريف بالمحكمة الصورية ومدى الحاجة إليها))
من بين الآليات العملية والعلمية التي نسعى لتقديمها لطلبة قسم القانون في مادة التطبيقات القضائية هي المحكمة الصورية التي تعد محاكاة عملية لمحاكمات واقعية بحيث يهدف مسار التدريب من خلال المحكمة الصورية إلى صقل مهارات الطلاب في العديد من المهارات القانونية من اجل رفع كفاءتهم العملية التطبيقية وإعدادهم للانخراط في المهن القانونية بما يلبى احتياجات سوق العمل المحلي، ويواكب التطورات العالمية في هذا المجال.
ومما لا شك فيه أن هذا الجهد الخلاق والنوعي وبقدر ما يحققه من نتائج ونجاحات على مستوى رفع كفاءات طلاب القانون فهو يستحوذ على اهتمام الطلبة ويعزز من ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الولوج السلس في مهنة المستقبل بإذن الله ويفتح أمامهم آفاق رحبة .
وتمثل المحكمة الصورية نموذج تطبيقي للمحاكم الحقيقية ، يقوم الطلاب من خلالها بممارسة أدوار تمثيلية، خصوصاً دور القاضي ومحامي الدفاع ووكيل النيابة ، وذلك في ظل جمهور الطلبة اللذين يحضرون مناقشة القضية ، الأمر الذي يكرس مفهوم علنية المحاكمة .

١ـ مبررات إنشاء المحكمة الصورية

ـ وجود ضعف واضح في الممارسة العملية عند الخريجين من كليات القانون.
ـ يؤكد غالبية المحامين المتدربين بأن المحامين (القدامى) المدربين لا يقومون بالدور المطلوب ويتحفظون احيانا في نقل خبرتهم العملية لغيرهم من الطلاب.
ـ التطبيق العملي لما يتلقاه الطالب من مواد نظرية يساعد على ترسيخ المعلومة وحسن التعامل معها في حياته المهنية.

٢ـ أهداف المحكمة

١- كسب المهارات اللازمة لممارسة عمل المحاماة .
٢- كسب المهارات اللازمة لممارسة عمل القاضي .
٣- كسب المهارات اللازمة لممارسة عمل وكيل النيابة .
٤- تطوير القدرات الشخصية لدى الطلاب للدفاع عن أفكارهم أمام الجمهور والمؤسسات المعنية .
٥- تنمية المهارات اللازمة لممارسة عمل المستشار القانوني الذي يعمل في المؤسسات العامة والخاصة.

٣ـ المكونات البشرية

ـ طلاب قسم القانون بالجامعة.
ـ أستاذ قسم القانون كمشرف على البرامج التدريبية .
ـ وكلاء نيابة وقضاة متعاونون .
ـ الجمهور من طلاب قسم القانون وطلاب الجامعة عموماً.

٤ـ المكونات الفنية

قاعة المحكمة وتحتوي على الاتي
- مكتب القاضي "المنصة".
- قفص الاتهام ويحتوي على عدد كافي من الكراسي.
- مكتب محامي الدفاع.
- مكتب وكيل النيابة .
- قرطاسيه (ملفات ، أوراق).
ـ الزى الرسمي للقضاة والمحامين (الروب الأسود).
- مقاعد للطلاب المتدربين.
ـ جهاز عرض البيانات (Data Show).

٥ـ طبيعة تدريب الطلاب داخل المحكمة الصورية

يعمل عضو هيئة التدريس على تزويد طلابه بالمهارات التطبيقية اللازمة للحياة العملية ، وذلك من خلال تنظيم عملية التدريب،حيث يتم إعداد برنامج لحضور الطلاب إلى قاعة المحكمة وممارسة الأدوار المحددة لهم ،ومن أجل تحقيق المستوى الأفضل في التدريب،يعمل على اختيار أهم السوابق القضائية التي تم عرضها أمام مختلف المحاكم الليبية،ومن ثم يتم إعادة طرحها في المحكمة الصورية وذلك من خلال الاستعانة بأصحاب الخبرة من القضاة ووكلاء النيابة .

بقلم / عرفات بسيس
وكيل محكمة بمحكمة السواني الابتدائية،
عضو هيئة تدريس متعاون بالجامعات الليبية.

جهود تبذل فتشكر

في بادرة تهدف إلي تحسين ظروف العمل بإدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل قام قسم التعاون بالإدارة بالإشراف على تدريب موظفي القسم في كيفية التعامل مع الأرشفة الإلكترونية ، حيث تم إنشاء منظومة للمراسلات الصادرة والواردة للقسم وكذلك منظومة لإدارة ملفات التعاون والاتفاقيات ، ومن خلال ذلك تم تكريم موظفي قسم التعاون ومنحهم شهائد شكر وتقدير على هذا العمل المتميز بحضور السيد وزير العدل والسيد مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي والسيد المراقب المالي والسادة موظفي إدارة العلاقات والتعاون ، وقد أثني السيد وزير العدل على الجهد المبذول من قبل الموظفين في تحسين ظروف العمل ومواكبة التطور الإداري بكل مجالاته.

قانون رقم (16) لسنة 2015م
بإلغاء بعض القوانين

المؤتمر الوطني العام
بعد الإطلاع على :-
❖الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٠٨/٠٣م وتعديلاته .
❖النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام وتعديلاته .
❖القانون المدني .
❖قرار رئيس المؤتمر الوطني العام رقم (٢٥) و(٩٩) لسنة ٢٠١٥م بشأن تشكيل لجنة من الخبراء لمراجعة التشريعات النافذة .
❖وعلى كتاب السيد رئيس لجنة الخبراء رقم (٤/ ٢٠١٥ م بشأن تشكيل لجنة من الخبراء لمراجعة التشريعات النافذة .
❖وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي المعلق رقم (٢٣٣) المنعقد يوم الأربعاء بتاريخ ١/محرم/١٤٣٧ هجرية الموافق ٢٠١٥/١٠/١٤م .
أصـدر القـانون الآتي :
المـ(١)ـــادة
تلغى القوانين الآتية :-
❖القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٠م بتقرير بعض الحكام الخاصة بالمساكن الحكومية للدولة .
❖القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٠م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالأراضي المملوكة للدولة .
❖القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٥م بشأن الراضي القزمية .
❖القانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٧٥ م بتقرير حكم خاص ببعض حالات بيع الأراضي المملوكة للدولة .
❖القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٧م الخاص بإلغاء الحيازة كسبب للملكية .
❖القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٨م بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية .
❖القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٤م بشأن الحكام الخاصة بتقرير المنفعة العامة والتصرف في الأراضي .
❖القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٤ بشأن الحكام الخاصة بتقرير المنفعة العامة والتصرف في الأراضي.
❖القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٦ م بشأن إلغاء ملكية الأرض .
❖القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨م بشأن السجل العقاري الإشتراكي .
❖القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨م بشأن تقرير بعض الحكام الخاصة بالملكية العقارية .
❖القانون رقم (١٠) لسنة ١٤٢٧م بشأن دعاوى الملكية والطرد والإخلاء المتعلقة بالعقارات التي آلت إلى المجتمع .
المـ(٢)ـــادة
تصدر تشريعات لاحقة تعالج الآثار المترتبة على إلغاء القوانين المبينة بالمادة السابقة مع التأكيد على حظر استيفاء الحق بالذات طبقا للتشريعات النافذة بالخصوص.
المـــ(٣)ـــادة
يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، ينشر بالجريدة الرسمية ويلغى كل ما يخالفة .

العدالة
صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل
هاتف -02148008432
بريد مصور 0214808432
إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة